كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

في نقد أساليب التأويل عند النحويين
الجزم بلام الأمر مضمرةً أنْمُوذَجًا

إعداد

د/ أحمد محمد عبد الفتاح حسين

أستاذ النحو والصرف المساعد بجامعة الملك خالد–
كلية العلوم والآداب بنين - فرع تهامة
مدرس اللغويات بجامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني - الجزء الأول)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

شكر وتقدير

هذا البحث تمَّ دعمه من خلال البرنامج البحثي العام بعمادة البحث العلمي ـ جامعة الملك خالد ـ المملكة العربية السعودية

(رقم المشروع ٦٠/١٤٤١هـ)

Acknowledgements

" The authors extend their appreciation to the Deanship of scientific Research at king Khalid University for funding this work through General Research Project under grant number“ 60-1441 GRP “

في نقد أساليب التأويل عند النحويين
الجزم بلام الأمر مضمرةً أُنْمُوذَجًا

أحمد محمد عبد الفتاح حسين
قسم النحو والصرف – كلية العلوم والآداب بنين – جامعة الملك خالد – فرع تهامة – السعودية
البريد الإلكتروني : amoab123@yahoo.com

الملخص :
هذا البحث تناول نموذجا لنقد أساليب التأويل عند النحويين، وهو جزم الفعل المضارع بغيرأداة ظاهرة مع دلالته على الأمر، حيث رأى بعض النحويين جواز إضمار لام الأمر تقديرًا للمعنى، وأيَّدَ مذهبهم ما جاء من شواهد نثرية وشعرية تشهد لهم، ولجأ الآخرون إلى التأويل؛ تمسكًا بعدم جواز إضمار الجازم، وبقاء عمله، فدارت الدراسة حول محورين تمثَّل الأول منهما في الكشف عن مفهوم التأويل، وأبرز أسبابه و صوره، واختلاف النحويين حول الجزم بلام الأمر مضمرة. وتمثَّل المحور الثاني في عرض آراء النحويين في المسألة، وما صدر عنهم من وجوه متعددة للشواهدمع ذكر جهات الاعتراض على كل وجه منها، وبعد العرض والتحليل خلصت الدراسة إلى ترجيح مذهب سيبوية وجمهور النحويين مع ذكر أدلة الترجيح، وأوصت الدراسة بالتريث في الحكم على أقوال المتقدمين من النحويين، وضرورة التكامل بين المعنى والصناعة النحوية في عرض الشواهد النحوية .

الكلمات المفتاحية : لام الأمر، الجزم، مضمرة، الفعل المضارع، النحو، نقد، التأويل، أساليب.

Criticizing interpretation methods of the grammarians "The jussive case using the omitted (ل) of the imperative verb"An example

Ahmed Mohammed Abd Elfattah
department of Grammar – Faculty of science and literature for boys – King Khaled University – Tuhama branch – Saudi Arabia.
Email: amoab123@yahoo.com

Abstract:-

This research studies a model of the criticism of the grammar scholars' methods of interpretation which is putting the present verb in the jussive case without an apparent indication of it in the existence of an imperative connotation, as some grammarians approved the omission of the imperative letter "ل" for the meaning's consideration. Their approach approved the mentioned evidences of prose and poetry that assures their view, while others turned to the interpretation and kept up to the inadmissibility of omitting the jussive case indicator with its continuous work. The study was based on two axes; the first is represented in attempting to reveal the notion of "interpretation", its main causes and shapes, and the grammarians' disagreement about the jussive case using its indicator, the omitted imperative "ل". The second axis is represented in viewing the grammarians' opinions of the matter and what they invented of the varied proofs mentioning the objection reasons of each of it. After the exposition and analysis, the researcher extracted opting for the approach of Sibawayh and the majority of the grammarians, and mentioning the proofs of his opinion. The

study recommended loitering through judging the modern grammar scholars and the necessity of the integration of meaning and grammar foundation through viewing the grammatical evidences.

Keywords: **The imperative "ل" – the jussive case – omitted – present tense verb – grammar – criticism – interpretation – methods.**

مُقَدِّمَة

حمدًا لله، وصلاة وسلامًا على رسوله أشرف الخلق، وحبيب الحق، محمد ابن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد :

فإنَّ النحويين اتفقوا على أن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ، ورَأَوا أنَّ أضعفها الجازمة، و تشعب على ذلك أحكام قَضَوا بها، منها : ألا تتقدم على الفعل، وألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل، وألا تعمل مضمرةً، إلا أنه وردت شواهد من القرآن والشعر جاء الفعل المضارع فيها مجزوما ومعناه الأمر، ولا توجد معه لام الأمرظاهرة ؛ فاختلفت أقوال النحويين حول إضمار لام الأمر مع بقاء عملها، فسيبويه له موقف في الشواهد الشعر ية اختلف عن موقفه في الشواهد القرآنية، وقد سيطر رأيه على جمهور النحويين، وإن خالفه بعضهم في أسلوب التأويل، ومن النحويين من خالفه في رأيه وتأويله كالمبرد ؛ فَوُجِدَتْ تأويلات شتى للنحويين لم تسلم من النقد، فسعت الدراسة للإبانة عن ذلك في محورين : تمثل الأول في الكشف عن مفهوم التأويل لغة واصطلاحًا، وأبرز صوره وأسبابه، ثم أوجزت بعض المسائل التي لها علاقة بموضوع البحث؛ لتبدوَ الإشكالية في المسألة، ولا يعزبَ الفرق بين تأويلاتهم في المسألة، وتأويلاتهم في مسائل أخرى قريبة منها –وإن كانت هي إياها عند بعضهم – كجزم الفعل المضارع في جواب الطلب، وتقدير النحويين للجازم، والربط بين ذلك وبين الشواهد التي تحتمل ذلك، ويحتمل جزم المضارع فيها بلام الأمر مضمرة فهي مسألة تحتمل وجهين؛ لذا اختلفت أقوال النحويين وتأويلاتهم، وتمثل المحور الثاني في الكشف عن اختلاف النحويين حول الجزم بلام الأمر مضمرة في القرآن الكريم والشعر، فتتبعتْ الدراسة أقوال النحويين وما استشهدوا به، وذكرت

تأويلاتهم، وجِهَات الاعتراض عليها، وبعد العرض، والتحليل، والتدليل خلصت الدراسة إلى ترجيح مذهب سيبوية وجمهور النحويين مع ذكر أدلة الترجيح، وما رُدَّ به على المذاهب الأخرى.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة شواهد ورد فيها الفعل المضارع مجزومًا، وجزمه يحتمل أمرين:أولهما الجزم بلام الأمر مضمرة لدلالته الظاهرة على الأمر، والثاني جزمه بغير لام الأمر، وحينئذيصرف الكلام عن ظاهره بتأويله، وردِّه إلى أصل آخر يبعده عن القول بإضمارها ، كما يتغيَّا البحث بيان نقد التأويلات وصولًا إلى أرجح الآراءالنحوية، واستجلاب رؤى للنحويين لايمكن إغفالها، وردِّ نقد تأويلات النحويين المتأخرين للمتقدمين .

أهمية البحث :

ترجع أهمية البحث إلى دراسة لام الأمر من جهة واحدة وهي الجزم بها مضمرة، وإظهار تأويلات النحويين وأسلوبهم في التأويل، وإنتاجهم تأويلات مختلفة للشاهد بناء على المعنى الراجح عندهم، و الكشف عن شيء من إعجاز القرآن ألا وهو اتساع المعنى في الآيات القرآنية ليحتمل أكثر من وجه يصعب الترجيح بينها، وما يقدمه الباحث من ترجيحات فهو اجتهاد كاجتهاد السابقين، كما تظهر أهمية البحث في حاجة التأويلات ونقدها إلى دراسة مفصلة؛ حيث لم تتناولها دراسة – فيما أعلم – من قبل، وإ ن وردت في كتب النحويين ومعربي القرآن، ولكنها ما زالت في حاجة إلى جمع أحكامهادراسةً وتوضيحًا، وعرض آراء النحويين حولها اختلافًا واتفاقًا، مع ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على بعض المذاهب حول مسائلها وأحكامها من جهتها، وصولًا للراجح منها .

الدراسات السابقة :

المعتبر من الدراسات السابقة دراستان، الأولى بعنوان : " حذف الجازم مع بقاء عمله " للدكتور خالد عمر عبد الرحمن الدسوقي، نشرت في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، جامعة الأزهر، العدد الرابع والثلاثين، الجزء الثاني لسنة ٢٠١٦ م، وهو بحث جاء في ثمانين صفحة، قُسِّم إلى ثلاثة مباحث؛ ارتبط الثاني منها ببحثي؛ حيث جاء بعنوان : "حذف لام الأمر وبقاء عملها"، وقد اهتم بعرض آراء النحويين عرضًا نظريًا من جهة حذفها وبقاء عملها، وقد أفدت منه في الوقوف على آراء النحويين، والثانية دراسة لي بعنوان " لام الأمر والجزم بها مضمرة بين النحويين " تميز عن البحث الأول بدراسة أحكام لام الأمر، وهو مالم تتناوله الدراسة السابقة، حيث أوقفته على دراسة لام الأمر، وقد جمعت الدراسة السابقة بين لام الأمر وغيرها، فضلًا عن الاختلاف عرضًا، واستدلالًا، واستنباطًا، وتحليلًا، وبالجُمْلة حاولتُ إعطاء صورة نظرية شاملة حول لام الأمر، وقد نشرت الدراسة في مجلة كلية اللغة العربية بإيتاي البارود، جامعة الأزهر، العدد الثالث والثلاثين، الإصدار الثاني لسنة ٢٠٢٠ م ، ومن خلال دراستي السابقة وقفتُ على تأويلات متعددة للنحويين حول شواهد الفعل المضارع المجزوم الدالِّ على الأمر بغير لام الأمر ظاهرةً، فبدا لي فوائد لدراستها مفصَّلَةً، وقد تميزبحثي هذا عن الدراستين السابقتين بإظهار أساليب التأويل حول الشواهد محل الدراسة، ونقد تلك التأويلات، وبيان جهات الاعتراض عليها، واختيار الراجح منها، وردِّ سهام الاعتراض على تأويلات النحويين المتقدمين، والكشف عن لطائف المعاني الكامنة في تأويلات النحويين؛ لتكتمل الصورة بذلك مع الدراستين السابقتين؛ فضلًا عن إعطاء صورة عامة لنقد التأويل عند النحويين.

منهجية البحث :

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث جمعت الشواهد النحوية، وأساليب النحويين وطرائقهم في تأويلها، وجهات الاعتراض عليها، وبيَّنتُ نقْدَ نقْدِ التأويلات .

خطة البحث :

يتكون البحث من مبحثين، تسبقهما مقدمة ، وتعقبهما خاتمة، وفهرس فني على النحو التالي :

المقدمة: وفيها عنوان البحث، وأهدافه، وأهميته، والدراسات السابقة، ومنهجيته، والخطة التي سار عليها، وما تشتمل عليه من مباحث.

المبحث الأول: مفهوم التأويل، والجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين، وفيه مطلبان :

المطلب الأول: مفهوم التأويل عند النحويين، وأهم أسبابه وصوره .

المطلب الثاني: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب، وبلام الأمر مضمرة.

المبحث الثاني: نقد أساليب التأويل في الشواهد الشعرية والقرآنية، وفيه مطلبان :

المطلب الأول : نقد أساليب التأويل في الشواهد الشعرية.

المطلب الثاني : نقد أساليب التأويل في الشواهد القرآنية.

الخاتمة : وتشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

الفهرس الفني: ويشمل ثَبَتُ المصادر والمراجع .

المبحث الأول

مفهوم التأويل والجزم بلام الأمر مضمرةً بين النحويين

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول: مفهوم التأويل عند النحويين، وأهم أسبابه وصوره .

المطلب الثاني: جزم الفعل المضارع في جواب الطلب، وبلام الأمر مضمرة.

المطلب الأول

مفهوم التأويل عند النحويين وأهم أسبابه وصوره

قال ابن منظور : " وأوَّل الكلام وتأوَّله : دبَّره وقدَّره، وأوَّله وتأوَّله فسَّره ...، وهو من آل الشيء يؤول إلى كذا أي : رجع وصار إليه، والمراد بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ ... ، يقال : أُلْتُ الشيء أُوِّله إذا جمعته وأصلحته، فكأن التأويل جمع معاني ألفاظ أُشكِلت بلفظٍ واضحٍ لا إشكال فيه " [1]، وقال السمين الحلبي : " وفي اشتقاقِه قولان : أحدهما: أنه من آل يَؤُول أَوْلاً ومَآلاً، أي: عادَ ورجَع، وآلُ الرجُلِ من هذا عند بعضِهم؛ لأنهم يَرْجِعون إليه في مُهِمَّاتهم، ويقولون: أَوَّلْتُ الشيءَ فآلَ، أي: صَرَفْتُه لوجهٍ لائقٍ به فانصرفَ... ،والثاني: أنه مشتقٌ من: الإيالة وهي السياسة، تقول العرب: قد إلْنا وإيل علينا أي: سُسْنا وساسَنا غيرُنا، وكأنَّ المؤوِّلَ للكلامِ سائسُه والقادرُ عليه وواضعُه موضعَه" [2]، ووضح أبو حيان

(١) اللسان " أول " ١/ ٢٦٤ .

(٢) الدر المصون ٣ / ٢٨ .

التأويل في قوله : " التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأول "[١]، والجادة ليست لغة العرب وظاهر الكلام، بل قواعد النحو فما خرج عنها يجب أن يُتأول ليعود إليها [٢] وقد عرفه بعضهم بأنه " صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفيه تحتاج إلى تقدير، وتدبُّر، وأن النحاة قد أولوا الكلام وصرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه"[٣]، وبين الدكتور عبد الفتاح الحموز أن التأويل يدور في كتب النحو حول حمل النص على غير ظاهره؛ لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي[٤] " وإن النحاة قد أولوا الكلام، وحرفوه عن ظاهره لكي يوافق قوانين النحو وأحكامه، فكثير من التأويلات النحوية يدور في فلك المعنى، أو تأييد أحد المذاهب ، أو يدور في فلك الأصل النحوي لتعزيزه والمحافظة عليه من تلك الشواهد التي تخرمه" [٥]، وتوجد عند النحويين ألفاظ أخرى تحمل نفس معنى التأويل منها : التخريج، والحمل، والمحمل، والتوجيه ، والوجه، والتقدير، والتفسير [٦].

أهم أسباب التأويل :

كما يبدو من كلام النحويين والباحثين فإنَّ أهم الأسباب التي دفعت النحويين للتأويل هي : (المحافظة على الأصول النحوية – المعنى – الاحتجاج

(١) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٠ .
(٢) أصول النحو العربي في نظرة النحاة د . محمد عيد ص ١٥٧ .
(٣) السابق ص ١٥٧ .
(٤) التأويل النحوي في القرآن الكريم د . عبد الفتاح أحمد الحموز ١/ ١٧ .
(٥) السابق ص ١٣ بتصرف يسير .
(٦) ينظر : السابق ١/ ١٧ – ٢٠ .

للقراءات الشاذة – العامل –الافتنان في الأوجه الإعرابية – المذاهب الدينية) [١]

أهم صور التأويل :

يظهر التأويل عند النحويين في صور منها : الحذف مثل : حذف لام الأمر وجزم المضارع بها مضمرة – موضوع البحث – عند جمهور النحويين في ضرورة الشعر، وعند بعضهم الآخر في غير الضرورة على خلاف بينهم، وهو أهم صورة من صور التأويل [٢] ، والاستتار أو الإضمار مثل : إضمار الضمير وجوبًا أو جوازًا في نحو : "قم "، و" محمد قام"، وصوغ المصدر من الحرف المصدري وما دخل عليه في نحو: يعجبني أن تقوم، والتقدير في الجمل والمفردات مثل: تقدير الجملة التي لها محل من الإعراب بمفرد مثل: الجملة الحالية نحو: جاء محمد وهو يضحك، ونحو ذلك مما تناوله النحويون المتقدمون والمتأخرون في كتبهم مفصلًا.

(١) ينظر: السابق ١/ ٢١ .

(٢) يبدو ذلك في الدراسات التي تتبعت مظاهر التأويل ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم د . عبد الفتاح أحمد الحموز ١٣٣/١ ، أصول النحو العربي في نظرة النحاة د . محمد عيد ص ١٦٣ .

المطلب الثاني

جزم الفعل المضارع في جواب الطلب، وبلام الأمر مضمرةً

جزم الفعل المضارع في جواب الطلب :

ذهب البصريون إلى أن المضارع ينصب بإضمار أن وجوبًا إذا سبق بنفي أو طلب محضين، وناصبه "أن " المضمرة وجوبًا، وذهب الكسائي، ومن وافقه من أصحابه، والجرمي، إلى أن النصب بالفاء نفسها، وذهب الفراء، وبعض الكوفيين إلى أن النصب بالخلاف(١)، وإذا سُقِطَت الفاءُ بعد الطلب، وقُصِدَ الجزاءُ جُزِم الفعل (٢) وفي جازمه أقوال ، قال ابن هشام : " وقد اختُلف في ذلك على ثلاثة أقوال :

أحدها: للخليل وسيبويه أنه بنفس الطلب؛ لما تضمنه من معنى "إن" الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك.

والثاني: للسيرافي والفارسي أنه بالطلب لنيابته مناب الجازم الذي هُو الشرط المُقدر، كما أن النصب بـ " ضربًا" في قولك : "ضربًا زيدًا لنيابته عن" اضرب" لا لتضمنه معناهُ .

والثالث: للجُمهُور أنه بشرط مُقدر بعد الطلب، وهذا أرجح من الأول؛ لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهُما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إما غير

(١) ينظر: البحر المحيط ٤ / ١٦٨٤ .

(٢) وهذا مرجع الخلاف بين النحويين في الشواهد القرآنية التي اختلف حولها- كما سيأتي - لأن الجواب غير مرتب على الشرط ترتيبًا كاملا، أما هنا فالجواب مرتب على الشرط .

واقع أو غير كثير، ومن الثاني؛ لأن نائب الشيء يُؤدى معناهُ ، والطلب لا يُؤدى معنى الشرط" (١).

جازم الفعل المضارع في بعض الشواهد القرآنية

في بعض الشواهد القرآنية جاء الفعل المضارع مجزومًا، وقد سبق بطلب، ولم يقصد به الجزاء صراحة كما قصد في نحو: ائتني أكرمْك، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ (٢)، فهل يكون مجزومًا بالطلب مع عدم ترتب الجواب على الشرط في الآية وترتبه في المثال ؟، أم أن الجواب غير مرتب على الطلب في الآية ونحوها فلا يكون جزم المضارع في الآية كجزمه في المثال ؟ وماذا نقول في دلالة الفعل المضارع المجزوم على معنى الأمر ولا توجد معه لام الأمر ؟ وهل يجوز عند النحويين حذف لام الأمر ، وهي من العوامل الضعيفة ؛ حيث إن هناك من الشواهد الشعرية ما يؤيد ذلك على قول بعضهم كسيبويه ؟ يُقالُ ابتداءً : اختلاف المسألتين حاصلٌ عند أكثر النحويين؛ ولذا اختلف أسلوب التأويل فيها عنه في نحو: ائتني أكرمْك في أغلب أقوال النحويين، واقترب التأويل بين المثالين عند بعضهم .

ضعف عوامل الأفعال والجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين

عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء عند النحويين، وأضعفها الجازمة ؛ وبنوا على ذلك عدم جواز الفصل بينها وبين الفعل، وكذلك عملها مضمرة، قال ابن جني : " ومحال تقدم المجزوم على جازمه، بل إذا كان الجار

(١) مغني اللبيب ٢٩٧/١ – ٢٩٨، وانظر المسألة مفصلة والترجيح فيها: الإنصاف ٢ / ٤٥٤ – ٤٥٥ م :٧٧ ، و ارتشاف الضرب ٦٨٤/٤ ، وتوضيح المقاصد ١٢٥٦ – ١٢٥٧.

(٢) إبراهيم ، من الآية : ٣١ .

وهو أقوى من الجازم– لأن عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال – لا يجوز تقديم ما انجرَّ به عليه، كان ألّا يجوز تقديم المجزوم على جازمه أحرى وأجدر " [1] ، و يؤكد ابن يعيش منع عملها مضمرة بقوله: " وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في "لَمْ" و"لَنْ" ونظائرهما؛ وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء؛ لأنّ الأفعال محمولة على الأسماءفي الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع " [2]، ويؤكد ذلك بقوله :" فكما لا يسوغ حذفُ حرف الجر وإعمالُه في الأكثر، لم يجز ذلك في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء؛ لأن إعراب الأفعال إنما كان بطريق الحمل على الأسماء، فهي في الإعراب أضعفُ منها هذا قولُ أكثرِ النحويين "[3].

الجزم بلام الأمر مضمرة بين النحويين

وردت شواهد جاء فيها الفعل المضارع مجزومًا، ومعناه الأمر؛ فاختلفت آراء النحويين حولها ، فمذهب سيبويه وجمهور النحويين أن حذفها بابه الشعر دون النثر[4]، وفيها أقوال أخرى خالفت ما ذهب إليه سيبويه منها: الجواز بعد قول أمر، وهو قول الكسائي [5]، والمنع مطلقًا في شعر أو نثر، وهو قول

(١) الخصائص ٢ / ٣٩٠ .

(٢) شرح المفصل ٤/ ٢٩٤ .

(٣) شرح المفصل ٥ / ١٤٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٨ – ٩، والأصول لابن السراج ٢ / ١٥٧، و اللامات للزجاجي ٩٥/١، و شرح المفصل ٤/ ٢٩٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٢، و الكشاف للزمخشري ٢/ ٥٥٦ .

المبرد [١]، و الجواز في النثر بعد قول غير أمر نحو: قُلْتُ لزيد يضربْ عمرًا أي: ليضربْ، إلا أن حذفها أقل من حذفها بعد قول أمر، وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية [٢]، واختار في شرح التسهيل مذهب سيبويه[٣] ، ويمكن تقسيم أهم مذاهب النحويين حول الجزم بلام الأمر مضمرة على النحو التالي :

أولًا : مذهب سيبويه وجمهور النحويين الجواز في ضرورة الشعر، وما ورد في النثر فهو مجزوم بشرط مقدر .

ثانياً : مذهب المبرد المنع مطلقًا شعرًا ونثرًا، وما ورد من ذلك فمؤول .

ثالثًا : مذهب الكسائي الجواز بعد قول أمر " قُل ".

رابعًا : اختيار ابن مالك ومن تبعه، حيث قسم الحذف على ثلاثة أضرب[٤]: – كثير مطرد بعدتقدم أمر بقول.

– قليل جائز في الاختيار بعد قول غير أمر.

– قليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر، ولا بغيرها.

والشواهد القرآنية التي ورد فيها حذف لام الأمر بعد قول أمر، أو غير أمر، أو بعد فعل غير قول ربما يقوي مذهب من اشترط ذلك، ومما جاء من النوع

(١) ينظر: المقتضب ١٣٢/٢ .
(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ – ١٥٧٠ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل ٤/ ٦٠ .
(٤) ينظر : شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ – ١٥٧١ .

الأول عند ابن مالك قوله ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] ، ومن تقدم أمر في معنى القول قوله :﴿ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا ﴾ [2]، ومن الثالث قوله ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾[3]، فهذه الشواهد ، وغيرها ورد فيها الفعل المضارع مجزومًا، ومعناه الأمر، مما يجعل القول بإضمار " لام " الأمر هو الأظهر والأكثر احتمالا؛ لأن المعنى أمر، ودلالة المضارع على الأمر لا تكون إلا بـ " لام " الأمر، ولكن تعددت أساليب النحويين نحو تلك الشواهد فاختلفوا على مذاهب، فمنهم من تمسك بوجه من وجوه التأويل دون الآخر، ومنهم من رفض التأويل، ولم تسلم التأويلات من نقد أو اعتراض ، ويعرض البحث في المبحث التالي موقف النحويين وتأويلاتهم من الشواهد القرآنية و الشعرية ، ويبدأ بالشواهد الشعرية لانحصار الخلاف فيها حول مذهبين .

(١) إبراهيم ، من الآية : ٣١ .

(٢) الأعراف، من الآية : ١٤٥ .

(٣) البقرة ، من الآية : ٢٢٨ ، ينظر الآية : البحر المحيط ٢/ ٤٥٣ .

المبحث الثاني

نقد أساليب[1] التأويل في الشواهد الشعرية والقرآنية :

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : نقد أساليب التأويل في الشواهد الشعرية.

المطلب الثاني : نقد أساليب التأويل في الشواهد القرآنية.

المطلب الأول

نقد أساليب التأويل في الشواهد الشعرية :

لم تسلم أساليب النحويين فيما ورد من الشواهد الشعرية من النقد؛ حيث دخل الاعتراض عليها من جهات، بناء على تمسكهم بالأصول النحوية التي استقرت لديهم، وسنعرض الوجوه، وما وجه لها من نقد على النحو التالي :

الأول: إضمار لام الأمر في ضرورة الشعر دون النثر

أجاز إمام النحاة إعمال لام الأمر مضمرة في الضرورة فقط حيث قال : " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر وتعمل مضمرةٌ، كأنهم شبهوها

(١) اخترت كلمة أساليب بدلا من كلمات اشتهرت في المباحث النحوية كالتوجيه، أو الوجوه ، أوالتخريج ، أو الحمل ، أو المذهب؛ لأن معنى كلمة الأسلوب أعمُّ؛ فمن معانيها المذهب والوجه وغير ذلك، قال ابن منظور : " ويقال للسطر من النخيل: أسلوب، وكل طريق ممتد، فهو أسلوب، قال: والأسلوب الطريق، والوجه، والمذهب؛ يقال: أنتم في أسلوب سوء، ويجمع أساليب، والأسلوب: الطريق تأخذ فيه، والأسلوب، بالضم: الفن؛ يقال: أخذ فلان في أساليب من القول أي أفانين منه " لسان العرب ٦ / ٣١٩ .

بـــ " أنْ" إذا أعملوها مضمرةً، وقال الشاعر:(١)

مُحَمَّـــدُ تَفْـــدِ نفسَـــكَ كـــلُّ نفـــسٍ إذا مـــا خفـــت مـــن شـــئ تَبـــالاَ

وإنما أراد: لتفد، وقال متمم بن نويرة (٢)

على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعوضة فاخْمُشِي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَن بَكَـــى

أراد: ليبك، وقال أحيحة بن الجلاح:(٣)

فمـــن نـــال الغنـــى فليصـــطنعه صـــنيعته وَيَجْهَـــدْ كُـــلَّ جَهْـــدِ " (٤)

(١) من الوافر، نسب لحسان بن ثابث، وليس في ديوانه، ونسبه بعضهم إلى أبي طالب بـــن عبد المطلب عم النبي ﷺ،والتبال: سوء العاقبة، وأصله الوبال أبدلت واوه تاء، والشـــاهد (تَفْدِ نفسَكَ) ، والأصل (لتفْدِ نفسك) أضمرت لام الأمر ، وجزم بها الفعل مضمرة ، وهو من شواهد المقتضب ٢/ ١٣٢، والأصول لابن السراج ٢/ ١٧٥، و اللامات للزجاجي ص ٩٦ ، وشرح السيرافي ١ / ٤١، و المفصل للزمخشري ص٥١ ، وشرح التسهيل ٦٠/٤ ومغني اللبيب ١ / ٢٩٧ ، والمساعد ٣ / ١٢٢ ، والجنى الداني ١١٣.

(٢) من الطويل، قال السيرافي :" البعوضة: ماءة معروفة بالبادية، بها كان مقتل مالـــك بـــن نويرةْ وجماعة من بني يربوع، وخمش وجهه يخمِشه: خدشه وجرحه، وحُرَّ الوجه : مـــا أقبل على الإنسان منه، أو هو الخد أو الوجنة ، والبيت حض للنساء على أن يبكين هؤلاء القتلى ويخدشن أحرار وجوههن ، وليبك من كان باكياً علـــى مـــثلهم " شـــرح الكتـــاب للسيرافي ٢ / ١٠٦، وهامش الكتاب ٨/٣ ، والبيت مـــن شـــواهد المقتضـــب ١٣٢/٢، الأصول في النحو ١٥٧/٢ ، شرح أبيات مغني اللبيب للسيوطي ٤/ ٣٣٩ .

(٣) من الوافر في الأصمعيات ١ / ١٢٠، المعجم المفصل د / إميل بـــديع يعقـــوب ٢/ ٤٤٧، شرح الشواهد في أمهات الكتب النحوية ، محمد حسن شرَّاب ٣٦٨/١ .

(٤) الكتاب ٣ / ٨ – ٩ .

وتبع مذهب سيبويه ابن السراج [١]، والسيرافي [٢]، والزمخشري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن الشجري[٥]، وابن مالك في شرح التسهيل [٦]، وصححه أبوحيان[٧] ، واختاره ابن هشام[٨] ، والسيوطي [٩]، ونص المرادي على أنه مذهب جمهور النحويين بقوله : " مذهب الجمهور أنه لا يجوز إلا في ضرورة " [١٠] ، وجعل الأعلم هذا الحذف من أقبح الضرورات ؛ لضعف عوامل الأفعال الجازمه، مع الإقرار بإضمار اللام [١١].

- نقد مذهب سيبويه وجمهور البصريين

اعترض المبرد وبعض النحويين المحدثين على مذهب سيبويه ومن تبعه، فقد تمسَّك المبرد بما أقرَّه النحويون من ضعف عوامل الأفعال، حيث دفعه ذلك إلى ردِّ ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحويين من القول بالجواز في الضرورة ، فقال بعدم إضمارها في الضرورة وغيرها حيث قال : " فلا أرى ذلك على ما قالوا؛

(١) ينظر: الأصول ١٥٧/٢ .
(٢) ينظر: شرح الكتاب ٣/ ١٩٧ .
(٣) ينظر: المفصل ١/ ٤٥.
(٤) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٢٩٢ .
(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١٥/٢ ١.
(٦) ينظر: شرح التسهيل ٥٩/٤ .
(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ١٨٥٦/٤ .
(٨) ينظر: مغني اللبيب ٢٩٧/١ .
(٩) ينظر: همع الهوامع ٥٣٩/٢ .
(١٠) ينظر: الجنى الداني ١١٠ ، وانظر توضيح المقاصد ١٢٦٨/٣.
(١١) ينظر : هامش الكتاب ٣ / ٨ .

لأن عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء " [1]

تعقيب :

يرى الباحث أن ما علل به المبردللرد على سيبويه ضعيف؛ لأن سيبويه نفسه وجمهور النحويين أجمعوا على ضعف عوامل الأفعال، وفَرَّعوا على ذلك أمورًا منها: عدم جواز الفصل بينها وبين معمولها، وعدم جواز عملها مضمرة ، قال سيبويه :" والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضمروا الجار، وقد أضمره الشاعر، شبهه بإضمارهم رب وواو القسم في كلام بعضهم" [2]، و قال الزجاجيُّ: " إعراب الأفعال محمول على إعراب الأسماء، وعوامل الأفعال –باتفاق من الجميع – أضعف من عوامل الأسماء "[3]، فسيبويه اتخذ أسلوبًا وطريقًا لتعليل الجواز غير طريق المبرد، فنظر إلى الشبه بين الجازم والجار في الحذف عند بعضهم، و هذا وجه يحمل عليه الجواز، قال الرُمَّاني : " فذهبَ سيبويه إلى أنه يجوزُ في الضرورةِ؛ لأنَّه يُشبهُ بعاملِ الجر... ويجوزُ: وبلدٍ قطعتُ على معنى: ربُ بلدٍ قطعتُ" [4]، وقال ابن جني : " واعلم أن هذه اللام الجازمة لا تضمر إلا في ضرورة الشعر، كما أن حرف الجر لا يحذف إلا في الضرورة" [5]، وأقوى من ذلك أن سيبويه قصر الجواز على الضرورة، ويجوز في

(١) المقتضب ٢/ ١٣٢ .
(٢) الكتاب ٣ / ٨ ، وانظر شرح السيرافي ٤١/١ .
(٣) اللامات للزجاجي ٩٢ .
(٤) شرح الكتاب ١ / ٧٨٥ .
(٥) سر صناعة الإعراب ٦٨/٢ .

في الضرورة ما لا يجوز في غيرها، كما هو مقرر عند النحويين، قال ابن جني: " قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في شعر، وأنشد [1]

من كان لا يزعم أني شاعر فيدنُ مني تنهه المزاجر

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يضطَرُّ فيه الشاعر فيحذف، قال: فقلت: وما الذى اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول: فليدن منى؟ قال: فسأل عنى، فقيل له: المازنى، فأوسع لى، قال أبو الفتح: قد كان يمكن الفراء أن يقول له: إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حال السعة؛ أُنْسًا بها، واعتيادًا لها" [2]، فلم يلجأسيبويه ومن تبعه إلى التأويل احترامًا للمعنى، وتقديرًا له، فلم يلو عنق المعنى بالتأويل والتقدير[3].

الثاني : الحمل على المعنى والحذف في الشواهد الشعرية :

منع المبرد إضمار لام الأمر في الشعر وغيره، واتخذ طريقًا وأسلوبًا في تأويل ما أورده سيبويه من الشواهد الشعرية، وهو الحمل على المعنى في بيت

(١) من مشطور الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/١٦٠ ، والإنصاف ٢/٤٣٤ ، وشرح الكافية الشافية ٣/١٥٧١ ، وشرح التسهيل ٤/٦٠ ، دنا فلان من فلان يدنو، تريد قرب يقرب، وزجره: منعه، وأراد بالمزاجر الأسباب التي من شأنها أن تمنعه وتنهره وتنهاه، ومحل الاستشهاد من البيت قوله "فيدن مني" ، فإن أصله :"فليدن مني" بلام أمر مقترنة بفعل مضارع مجزوم بحذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، فحذف الراجز لام الأمر، وأبقى الفعل المضارع على جزمه الذي كان عليه واللام مقترنة .

(٢) الخصائص ٣/٣٠٦، وانظر الرواية في الإنصاف للأنباري ٢/٤٤٤.

(٣) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٤١، والنحو العربي د . محمود السيد الدرينيُّ ص ٧٤٨ .

متمم بن نويرة، و في بيت حسان [1]احتج بأنه مجهول، أو أن الياء حذفت تخفيفًا حيث قال في باب الأمر والنهي : " النحويون يجيزون إِضْمَار هَذِه اللَّام للشاعر إِذا اضْطر، يستشهدون على ذَلِك بقول متمم بن نُوَيْرَة :

على مِثلِ أصحابِ البعُوضةِ فاخمُشي لكِ الوَيلُ حُرَّ الوجهِ أَو يَبْكِ مَنْ بَكَى

يُرِيد: أَو ليبك من بَكَى، وَقَول آخر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نَفْسٍ إِذا مَا خِفْتَ مِنْ شيءٍ تَبالا

فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ؛ ولكن بيت متمم حمل على المعنى ؛ لأنه إذا قال فاخمشي فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأما هذا البيت الأخير فليس بمعروف على أنه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك" [2] فحَمَل المبرد بيت متمم بن نويرة على المعنى، فالمضارع مجزوم عنده بالعطف على الأمرالذي بمعنى فلتخمشي، مع أن الأمر عنده مبنيٌّ لا معرب، وقد صرح بذلك حيث قال : " فأما إذا كان المأمور مخاطبا ففعله مبني غير مجزوم وذلك قولك اذهب انطلق، وقد كان قوم من النحويين يزعمون أن هذا مجزوم، وذلك خطأ فاحش، وذلك لأن الإعراب لا يدخل من الأفعال إلا فيما كان مضارعًا للأسماء، والأفعال المضارعة هي التي في أوائلها الزوائد الأربع الياء والتاء والهمزة والنون، وذلك قولك : أفعل أنا ، وتفعل أنت ، ويفعل هو، ونفعل نحن، فإنما تدخل عليها العوامل وهي على هذا اللفظ، وقولك اضرب وقم ليس فيه شيء من حروف المضارعة ولو كانت فيه لم يجز جزمه إلا بحرف يدخل عليه فيجزمه

(١) أو الأعشى، أو لأبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، على خلاف في النسبة .

(٢) المقتضب ١٣٢/٢.

فهذا بين جدًا [١]، فليست لام الأمر مقدرة فيه إلا عند الكوفيين ، فأصل "اضربْ " عندهم " لتضربْ" ، قال الفراء : " إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المواجه؛ لكثرة الأمر خاصَّة فِي كلامهم فحذفوا اللام كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا عَلَى الفعل الَّذِي أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حُذفت التاء ذهبت باللام وأحدثت الألف فِي قولك: اضربْ وافرحْ ؛ لأن الضَّاد ساكنة فلم يستقم أن يُستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفًا خفيفة يقع بها الابتداء "[٢] ، والحمل على المعنى عند المبرد من قبيل الضرورة ، وهو مفهوم من قوله : " وتقول : ليقمْ زيد، وَيقْعد خَالِد، وينطلق عبد الله؛ لِأَنَّك عطفت على اللَّام وَلَو قلت : قُم ويقعد زيد لم يجز الْجَزْم فِي الْكَلَام، وَلَكِن لَو اضْطر شَاعِر فَحَمله على مَوضِع الأول لِأَنَّهُ مِمَّا كَانَ حَقه اللَّام كَانَ على مَا وصفتُ لَك " [٣]، وقد نقل ابن هشام في المغني قول المبرد، وربما يفهم من كلامه أنه تبع المبرد في قوله، وابن هشام لم يتبعه ، وإنما نقل كلامه [٤]، ويعلق الشيخ الأمير على مذهب المبرد بقوله : " وجه الجواز أنه في المعنى من تسليط اللام التي في المعطوف عليه المتصيدة بواسطة العاطف وليس فيه حذف " [٥] وكلام المبرد هذا ذكره في حديثه عن مجيء الأمر والنهي بلفظ الخبر، وأكد منع حذف اللَّام وإبقاء عَملهَا فِي الشّعْر، وَقَالَ فِي الْبَيْت الثاني إِنَّه لَا يعرف قَائِله، مَعَ احْتِمَاله لِأَن يكون دُعَاء بِلَفْظ الْخَبَر نَحْو يغْفرُ الله لَك، ويرحمُك الله ، وحذفت الْيَاء تَخْفِيفًا واجتزىء

(١) المقتضب ١٣٢/٢ .

(٢) معاني القرآن ١/ ٤٦٩، ينظر المسألة مفصلة: الإنصاف ٢ / ٤٣٢ ، م ٧٢ .

(٣) المقتضب ٢/ ١٣٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٩٧ ، ٨٤٠ .

(٥) حاشية الأمير على مغني اللبيب ١/ ١٨٧ .

عَنْهَا بالكسرة فقال قبل ذكر البيت : " فَأَما قَوْلك غفر الله لزيد، ورحم الله زيدًا ، وَنَحْو ذَلِك ، فَإِن لَفظه لفظ الْخَبَر، وَمَعْنَاهُ الطّلب، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِك لعلم السَّامع أَنَّك لَا تخبر عَن الله عز وَجل، وَإِنَّمَا تسأله، كَمَا أَن قَوْلك : علم الله لأقومنّ، إِنَّمَا لَفظه لفظ رزق الله، وَمَعْنَاهُ الْقسم ؛ لِأَنَّك فِي قَوْلك علم مستشهد، وَتقول يَا زيد ليقمْ إِلَيْك عَمْرو، وَيَا زيد لِتَدعْ بني عَمْرو " [1] ، ونقل ابن هشام مذهب المبرد وعبَّر عنه بقوله : " وَمنع الْمبرد حذف اللَّام ، وإبقاء عَملهَا حَتَّى فِي الشّعْر، وَقَالَ فِي الْبَيْت الثَّانِي إِنَّه لَا يعرف قَائِله، مَعَ احْتِمَاله لِأَن يكون دُعَاء بِلَفْظ الْخَبَر، نَحْو : يغْفر الله لَك ، ويرحمك الله ، وحذفت الْيَاء تَخْفِيفًا واجتزىء عَنْهَا بالكسرة كَقَوْلِه[2]

دوامي الأيد يخبطن السريحا " [3]

وقال الأعلم الشنتمريُّ : " وقد قيل هو مرفوع حذف لامه ضرورة ، واكتفى بالكسرة منها " [4].

---

(١) المقتضب ٢ / ١٣٢ .

(٢) عجز بيت من الوافر، و صدره وطِرْتُ بِمُنْصَلِي في يَعْمَلَاتٍ ، نسبه صاحب اللسان إلى لمُضَرِّس بْنِ رِبْعِيٍّ الأَسَدِي ٥/ ٣٢٠ مادة "ي د ي" ، وبغير نسبة في الكتاب ١/ ٢٧ ، ومن شواهد سر صناعة الإعراب ٢/ ١٧٧، والخصائص ٢/ ٢٧١ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ١ /١٢٠ ، فَطِرْت أي : أسرعت، والْمُنْصُل: السيف، وَالْيَعْمَلَة: الناقة القوية على العمل، وخِفَاف: جمع خفيفة، والسريح: سيور نعال الإبل، ويخبطن السريح: يطأن بأخفافهن الأرض، وفي الأخفاف السريح، والدوامي: التي قد دميت من شدة السير ووطئها على الحجارة، والمعنى ، أي: أسرعت ومعي سيفي، وأقبلت على اليَعْمَلات قعقرت ناقة منها وأطعمت لحمها لضيفي .

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٩٧ .

(٤) ينظر هامش الكتاب لسيبويه ٣/ ٨ .

نقد مذهب المبرد

اعترض على مذهب المبرد من جهات :

الجهة الأولى : حمل المبرد بيت متمم بن نويرة على العطف على المعنى، و الحمل على المعنى عنده من قبيل الضرورة كما سبق في قوله : " وَلَو قلت : قُم ويقعدْ زيد لم يجز الْجَزْم فِي الْكَلَام ، وَلَكِن لَو اضْطر شَاعِر فَحَمله على مَوضِع الأول لِأَنَّهُ مِمَّا كَانَ حَقه اللَّام كَانَ على مَا وصفت لَك " [1]، إذن فقد خرج من ضرورة إلى ضرورة .

الجهة الثانية : توجيه الجزم في بيت متمم بن نويرة بواسطة حرف العطف ، والمعطوف عليه مجزوم باللام المتصيدة كما عبَّر عنها الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغني لا وجه له ؛ حيث وصفها بعض النحويين المحدثين بأنها لام في الخيال لا حقيقة لها، ولا أصل، ولا توافق مذهبه [2].

الجهة الثالثة : مذهب المبرد في الفعل الأمر البناء – كما هو مذهب البصريين – وقوله إن الجزم بالعطف على المعنى يفهم منه أن الأمر مجزوم بلام الأمر المتصيدة، فخالف بذلك قوله مذهبه، فكلامه مضطرب، وبالمقارنة بموقف ابن هشام مثلا نجد ابن هشام تبع مذهب الكوفيين في أصل الفعل الأمر في قوله : " وبقولهم أَقُول ؛ لِأَن الْأَمر معنى حَقه أَن يُؤدى بالحرف ؛ وَلِأَنَّهُ أَخُو النَّهْي؛ وَلم يدل عَلَيْهِ إِلَّا بالحرف؛ وَلِأَن الْفِعْل إِنَّمَا وضع لتقييد الْحَدث بِالزَّمَانِ المحصل وَكَونه

(١) المقتضب ٢/ ١٣٢.

(٢) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٣٩ .

أمرًا أَو خَبرًا خَارج عَن مَقْصُوده ؛ وَلِأَنَّهُم قد نطقوا بذلك الأَصْل " [١]، ومع ذلك تبع مذهب سيبويه في القول بالجواز في ضرورة الشعر [٢].

الجهة الرابعة : حمل المبرد البيت الثاني على حذف الياء للتخفيف وهو ضرورة أيضًا ، فخرج من ضرورة إلى ضرورة ، وقد أقر الأعلم بأن المعنى في البيت على حذف لام الأمر، وإن حكم على تلك الضرورة بالقبح بل من أقبح الضرورات، وحكم على ضرورة حذف اللام للتخفيف بأنها أسهل من حذف لام الأمر، وقد رُدَّ على ذلك بأن المعنى على لام الأمر واضح وأيسر، و بأن تقسيم الضرورة إلى قبيح وأقبح لا أساس له، وبالمقارنة بمذهب سيبويه فمذهب سيبويه لم يدخل في متاهات التأويل ، ولم يلو زمام المعنى، فحكم بالضرورة تقديرا للمعنى، أما المبرد فلو أعطى المعنى حقه لحكم بإضمار لام الأمر، ولكن الصناعة النحوية عنده أهم من المعنى ، وأما قوله في البيت إنه غير معروف فرُدَّ عليه بقول العيني: " ولكن هو من أبيات الكتاب، أنشده سيبويه، ولو لم يكن محتجًّا به لما أنشده، وكونه مجهولًا عند أبي العباس لا يمنع أن يكون معلومًا عند غيره"[٣] .

الرأي الراجح :

جواز حذف لام الأمر في الضرورة كما ذهب إمام النحاة؛ لأن المعنى عليه مع خلوه من التأويل فلم يلجأ للتقدير؛ ولموافقة جمهور النحويين له، وقد وصف بعض النحويين المحدثين سيبويه بأنه كان حكيما حين حكم بالضرورة؛ فلم يدخل في متاهات التأويل، ولم يلو زمام المعنى، أو لم يخضع المعنى للقواعد، وبذلك

(١) مغني اللبيب ١ / ٣٠٠ .

(٢) ينظر : السابق ١/ ٢٩٧ .

(٣) المقاصد النحوية ٤/ ١٩٠٦.

احترم جانب المعنى مع حكمه هذا [1]، وليس كما ذهب المبرد من قوله بالمنع مطلقًا؛ حيث أمكن الردُّ عليه فيما اعترض به على سيبويه، وظهر ضعف تأويله للشواهد الشعرية .

(١) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص٤١ .

المطلب الثاني

نقد أساليب التأويل في الشواهد القرآنية

كثرت الشواهد القرآنية التي ورد فيها المضارع مجزومًا، ومعناه الأمر، ومن تلك الشواهد قوله تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ (١)، وقوله : ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾(٢)، وقوله :﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾(٣)، وقوله:﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾(٤)، وقوله:﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ (٥)، وهناك شواهد أخرى (٦) ، فمعنى المضارع المجزوم في تلك الآيات أمر، مما يجعل القول بتقدير لام الأمر هو الظاهر دون تأويل، إلا أن ثمت تأويلاتٍ ووجوهًا أخرى متعددة للنحويين تُبْعِدُ الشواهد عن تقدير لام الأمر يمكن عرضها، وذكر ما وجه لها من نقد، وتظهر جلية في تناولهم لقوله تعالى ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾ ؛ حيث كثرت التأويلات حولها، وهي كافية في الكشف عن تأويلات النحويين ومعربي القرآن، وما يقال فيها يقال في غيرها من الآيات على النحو التالي :

---

(١) البقرة ، من الآية : ٢٢٨ .

(٢) الإسراء، من الآية : ٥٣.

(٣) النور، من الآية : ٣٠ .

(٤) الجاثية، من الآية : ١٤.

(٥) إبراهيم ، من الآية : ٣١ .

(٦) منها : سورة النور، من الآية : ٣٠ ، والصف، من الآية : ١٠ – ١٢ .

الوجه الأول : الجزم بشرط مقدر

جَزْمُ الفعل المضارع عند سيبويه في نحو ﴿يُقِيمُواْ﴾من قوله تعالى :﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[1] بشرط مقدر، وليس مجزومًا بلام أمرمقدرة، قال ابن عطية : " وقال سيبويه: هو جواب شرط مقدر يتضمنه صدر الآية، تقديره: إن تقُلْ لهم أقيموا يقيموا" [2]، وقال السمين الحلبي : " أنَّ التقديرَ: إن تَقُلْ لهم: أقيموا يُقيموا، وهذا مَرْوِيٌّ عن سيبويه فيما حكاه ابن عطية " [3] ، ومذهب سيبويه مستقىً من قوله : " وتقول: قُمْ يَدْعوك؛ لأنك لم ترد أن تجعله دعاء بعد قيامه ويكون القيام سبباً له، ولكنَّك أردت: قم إنه يدعوك، وإن أردت ذلك المعنى جزمت ...، وتقول: مره يحْفِرْها، وقُلْ له يَقُلْ ذاك، وقال اللَّه عز وجل: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾، ولو قلت مره يحفرها على الابتداء كان جيَّداً" [4] ، وصرح السيرافي في شرحه بتقدير سيبويه لشرط مقدر[5]، وعلى قول سيبويه المقول محذوف تقديره " أقيموا " قال ابن يعيش : " وأما قولهم: "مُرْهُ يَحْفِرها"... فالجزم من وجه واحد، وهو الجواب كأنه قال: "إن أمرتَ يحفرْها"[6]، ويظهر أن مذهب الفراء كذلك – وإن وصف بعضهم كلامه

(١) إبراهيم، من الآية : ٣١.
(٢) المحرر الوجيز ٣/ ٣٣٨ .
(٣) الدر المصون ٧/ ١٠٤ .
(٤) الكتاب ٣ / ٩٨ –٩٩ .
(٥) ينظر : شرح الكتاب ٣ / ٣٠٤ .
(٦) شرح المفصل ٤/٢٧٨ .

بالغموض والالتواء والتناقض [١]؛ قال الفراء : " جُزِمَتْ ﴿ يُقِيمُواْ ﴾ بتأويل الجزاء، ومعناهُ- والله أعلم- معنى أمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنا، تريد: اذهب عنا فجُزِمَ بنيّة الجواب للجزم، وتأويله الأمر، ولم يجزم عَلَى الحكاية، ولو كَانَ جَزمُه عَلَى مَحْض الحكاية لَجَازَ أن تَقُولَ: قلت لكَ تذهبْ يا هَذَا، وإِنَّما جُزِمَ كما جُزِمَ قوله: دَعْهُ يَنَمْ "[٢]، قال الثعلبيُّ: " قال الفراء: هو جزم على الجزاء " [٣]، وفرق السمين الحلبي بين قول الفراء وما ذهب إليه سيبويه بقوله : " قال الفراء: الأمرُ معه شرطٌ مقدَّرٌ تقول:أَطِعِ اللهَ يُدْخِلْكَ الجنَّةَ، والفرقُ بين هذا وبين ما قبله: أنَّ ما قبله ضُمِّن فيه الأمرُ نفسُه معنى الشرط، وفي هذا قُدر فعلُ الشرطِ بعد فعلِ الأمرِ مِنْ غيرِ تضمينٍ" [٤] وممن وافق سيبويه ابن مالك في شرح شرح التسهيل [٥]، وصاحب البديع[٦]، وقال ابن عقيل : " وخرجه الأكثرون على الحذف للشرط، والتقدير: إن تقل لهم يقيموا" [٧] .

نقد تأويل سيبويه :

اعتُرض على مذهب سيبويه[٨] من جهتين :

---

(١) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د.حامد أحمد نيل ص ٤٤- ٤٥ .

(٢) معاني الفراء ٢/ ٧٧، وانظر ٣/ ٤٤- ٤٥ .

(٣) الكشف والبيان عن تفسير القرآن ١٥/ ٣٩٥

(٤) الدر المصون ١٠٤/٧ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ٤ / ٦٠ .

(٦) ينظر : البديع في العربية لابن الأثير ١ / ٦٤٦ .

(٧) المساعد / ٣ / ١٢٣ .

(٨) يجب التنبيه على أن أغلب هذا النقد ليس لتأويل سيبويه وحده بل للتوجيهات الأخرى التالية كما سيلاحظ .

الجهة الأولى : الحمل على شرط مقدر يستلزم ألا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة؛ للملازمة بين الشرط والجزاء، والواقع بخلاف ذلك ، وقد أجاب السيرافي عن ذلك في شرحه بقوله : " كأنه قال: مره إن تأمره يحفرها، وإن تقل له يقل ذاك؛ ثقةً بأن الثاني يقع إذا وقع الأول، أوتغليبا للظن في ذلك ...، ومثله قول الله عز وجل-: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ ﴾[1]... قل لهم إن تقل يقيموا وينفقوا؛ لأن دعاء النبي – صلّى الله عليه وسلّم- للمؤمنين، وقوله لهم سبب إقامتهم للصلاة وإنفاقهم، وإن كان بعض من دُعِي لم يفعل ذلك،"[1]، وقال البقاعي: " فقال: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ﴾ فوصفهم بأشرف أوصافهم، وأضافهم إلى ضميره الشريف تحبيباً لهم فيه، ثم أتبع هذا الوصف ما يناسبه من إذعانهم لسيدهم فقال: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ أي: أوجدوا هذا الوصف، ولما كان قوله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أحسن قول، فهو جالٍ لصدأ القلوب، وموجب لتهذيب النفوس، قال جازماً: ﴿ يُقِيمُواْ ﴾ ... ، ولعله سيق سياق الشرط تنبيهاً لهم على أن مجرد- قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم – أقوى الأسباب فيجب عليهم ألا يتخلفوا عنه أصلاً؛"[2]، وقال بدر الدين بن مالك : " فجوابه من وجهين: أحدهما: لأن الفعل مسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كل واحد منهم، فيجوز أن يكون التقدير: قل لعبادي أقيموا الصلاة يقمها أكثرهم، ثم حذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فاتصل الضمير تقديرًا موافقًا لغرض الشارع، وهو انقياد الجمهور، الثاني: سلمنا أن الحمل على ذلك يستلزم أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، لكن لا نسلم أن الواقع بخلاف ذلك، لجواز ألا يكون المراد بالعباد المقول لهم كل من أظهر الإيمان، ودخل في زمرة أهله، بل المخلصون المؤمنون

(١) شرح الكتاب ٣ / ٣٠٤

(٢) نظم الدر ر ١٠ / ١٨ ٤ .

ونجباؤهم، وأولئك لا يتخلف أحد منهم عن الطاعة أصلًا "[1] ورُدّ قوله بـــ :" أنه قد يؤتى بهذا التعبير فيما لا يصح فيه الشرط، فقد نقول هذا التعبير عمن لم نتيقن من استجابته، فيصح أن نقول عن شخص لم نتيقن من استجابته قل له ينته عن الخمر، فلا يصح تقدير: إن تقل له ينته عن شرب الخمر، وكذلك أن تقول : قل له ينته عن القول بالرجعة، وأنت تعلم أنه لا ينتهي، أو غير متيقن من اســتجابته، وأن تقول : قل لهم يكفوا عن التخريب لمن لا تعلم أنهم سينتهون بمجرد القــول، فلا يصح تقدير : إن تقل لهم يكفوا عن التخريب، بخلاف تقدير اللام، فإنه موافق للقصد"[2]، ويمكن الإجابة عن ذلك بأن الله يعلم الاستجابة منهم بمجرد أمــرهم – والله أعلم – .

الجهة الثانية : كثرة التأويل والتقدير في الآية، وما لايحتاج إلى تأويل أفضل؛ حيث إن هذا التقدير يؤدي إلى تقدير جملة مقول القول وهو " صلوا "، ولاحاجة إليه، وتقدير لام الأمرعند بعض النحويين أسهل وأقرب؛ فهي حرف واحد فقط، وجملة يقيموا مقول القول، ولا حذف على ذلك، والمعنى مستقيم[3].

الوجه الثاني: الجزم بفعل الأمر"قُلْ"

نحا إليه الأخفش والمبرد، أما المبرد فذكر ذلك في باب الْأَفْعَال الَّتِي تنجزم لدُخُول معنى الْجَزَاء فِيهَا، وجعل الجزم بفعل الأمر – وهذا هــو المفهــوم مــن كلامه – ، أما المعنى فعلى تفسير شرط، قال المبرد : " وإنما أنْجزمــت بمعْنــى

(١) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ٤٩١– ٤٩٢ ، وانظر : عِنَايــةُ القَاضِــى وكِفَايــةُ الرَّاضِى للشهاب عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ٦ / ٣٧٠ .

(٢) معاني النحو د فاضل السامرائي ٤/ ٢١ .

(٣) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٤٨ .

الْجزاء؛ لأنك إذا قلت: ائْتني أكرمْك، فإنما الْمعْنى: ائْتني فإن تأتني أكرمك؛ لأن الْإِكْرام إنما يجب بالإتيان" [1]، فالمفهوم من كلام المبرد أن الجزم بالأمر، لكن الفعل ليس جوابا لـ" قلْ" وإنما : " قل لعبادي قولوا يقولوا...، قل لَهُم يَفْعَلُوا يَفْعَلُوا " [2]، فالجزم بالطلب نفسه، لكن المعنى على تفسير محذوف، وقال الأخفش في قوله تعالى﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾[3]، وقوله ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُواْ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾[4]: " فأجراه على اللفظ حتى صار جوابا للأمر"[5] ، ونسب ابن الشجري للأخفش القول بذلك[6]، فالفعل المضارع جواب للأمر ﴿ قُل ﴾ لكن تفسير المعنى كتفسير غيره يقتضى تقدير شرط محذوف، قال السيوطي : " يجوز الْجَزْم لَا على أَنه جَوَاب بل حملا على اللَّفْظ لِأَن الأول مجزوم" [7] وَإِلَى هَذَا ذهب الْأَخْفَش فالفعل المضارع جواب في اللفظ فانجزم، وليس جوابًا في المعنى؛ لأن ثمت كلامًا مقدَّرًا، ثم يردُّ الأخفش على القول بتقدير " لام " الأمر محذوفة بقوله: "وقد زعم قوم أن هذا إنما هو على: "فَلْيَغْفِروا"، و: "قُلْ لَعِبادي فَلْيَقولوا"؛ وهذا لا يضمر كُلُّه؛ يعني "الفاء"، و" اللام"، ولو جاز هذا جاز قول الرجل: "يَقُمْ زَيْدٌ"، وهو يريد: "لَيَقُمْ زَيْدٌ"، وهذه الكلمة أيضاً أمثل؛ لأنك لم تضمر

(١) المقتضب ٢/ ٨٤ .
(٢) السابق نفس الصفحة .
(٣) الجاثية، من الآية : ١٤.
(٤) الإسراء، من الآية : ٥٣.
(٥) معاني الأخفش ١/ ٨١ .
(٦) ينظر : الأمالي الشجرية ٢/٤٧٧-٤٧٨ .
(٧) همع الهوامع ٢/ ٣٩٨ .

فيها " الفاء " مع " اللام" ،وقد زعموا أن "اللام" قد جاءت مضمرة؛ قال الشاعر:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ من شَيْءٍ تَبالا

يريد: "لِتَفْدِ"، وهذا قبيح، وقال: "اتَّقَى اللهَ امرُؤٌ فعل كذا وكذا"، ومعناه: "ليَتَّقِ اللهَ"، فاللفظ يجيء كثيرًا مخالفاً للمعنى، وهذا يدل عليه، قال الشاعر في ضمير اللام:

على مثلِ أصحاب البعوضَةِ فَاخمِشي لكِ الويلُ حُرَّ الوَجْهِ أو يَبْكِ من بكى

يريد "ليبكِ مَنْ بكى" فحذف " [1]، وقد رُدَّ ما ذهبا إليه – كما رُدَّ على سيبويه – بأنه لا يلزم مِن قوله لهم: أقيموا أن يفعلوا، وكم من تخلف عن هذا الأمر[2] ، وأجاب العكبري عن ذلك بقوله : " وهذا عِندِي لا يبطِل قوله ؛ لِأنه لم يرِد بِالعِبادِ الكفار بلِ المؤمِنِين، وإِذا قال الرسول لهم: أقِيموا الصلاة أقاموها؛ ويدل عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ ﴿ لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ " [3]، وأجاب الأخفش عن ذلك كذلك في حديثه قبل الآيتين السابقتين محل الشاهد عن قوله تعالى ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ﴾[4]بقوله : " وليس من أجل الترك يكون ذلك، ولكن قد علم الله أنه يكون، وجرى على الإعراب كأنه قال: "إنْ تركتهم أَلْهاهُم الأمل"، وهم كذلك تركهم أو لم يتركهم، كما أن بعض الكلام يعربُ لفظه والمعنى على خلاف ذلك، وكما أن بعضهم يقول: "كَذَبَ عليكُمُ الحجّ"، فـ"الحجُّ" مرفوع وإنما يريدون أن يأمروا

(١) معاني القرآن للأخفش ١/ ٨١ – ٨٣ .

(٢) التبيان للعكبري ٢/٧٦٩ ، وانظر : مغني اللبيب ١/ ٢٩٧ – ٢٩٨.

(٣) التبيان ٢/ ٧٦٩ .

(٤) الحجر ، من الآية : ٣ .

بالحج."[1]، فالمفهوم من قوله جزم الفعل المضارع بـــ ﴿ قُل ﴾ في الآيـــات- وإن كان ثمت حذف – كما رفع الحج في المثل، وهو في الأصل مفعول، ولـــم يعجـــب بعض النحويين المحدثين دفاع العكبريِّ عن رأي الأخفش، ووصـــفه بأنـــه غيـــر دقيق؛ لأن الجواب غير مترتب على الأمر وغير لازم له ، فـــالمؤمنون درجـــات، فربما يقيمها بعضهم ولا يقيمها البعض الآخر، كما هو الشأن في كل مأمور به[2]، وقيل بأن الحكم مسند إليهم على الإجمال، أو بأن المقصـــود مـــنهم المخلصـــون وحدهم ، وليس المراد المؤمنين على الإطلاق ذكره بدر الدين ابن مالك [3]، وردَّ قوله بأنه ليس بدقيق أيضا، فمن أين جاء بقوله " أكثرهم " ؟ ، ولماذا خصـــص المخلصين فقط ؟ ، إن المخلصين ليسوا بحاجة إلى تخصيص، والأمر في الآيـــة عام، والتخصيص ضياع للمعنى [4]، وقد أظهر بعض المفسرين، ومعربو القـــرآن أن المعنى قد يكون على ما ذهب إليه الأخفش؛ فهو معنى لطيف ودقيق، قال أبو السعود : " ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ خصهم بالإضافة إليه تنويهاً لهم، وتنبيهاً على أنهم المقيمون لوظائفِ العبودية، الموفون بحقوقها، وتَرَكَ العاطفَ بين الأمـــرين للإيذان بتباين حالِهما باعتبار المقول؛ تهديداً وتشريفاً، والمقول ههنا محذوفٌ دل عليه الجوابُ، أي: قل لهم أقيموا وأنفقوا يُقِيمُواْ الصلاة وَيُنْفِقُواْ مِمَّـــا رَزَقْنَـــاهُمْ، أي:يداوموا على ذلك، وفيه إيذانٌ بكمال مطاوعتهم الرسول – صـــلى الله عليـــه

(١) معاني القرآن ١/ ٨٢ ، الفعل كذب بصيغة الخبر، ومعناه للإغراء بمعنى إلزم؛ لأن مـــن أغرى بشئ فقد جعل المغرَى به ممكناً مستطاعاً، إنْ رامَهُ المغرَى، قال السخاوي : " أي : وجب الحج مرفوع بـــ (كذب)، ومعناه نصب؛ لأنه يريد أن يأمر بالحج، كما يقال: أمكنـــك الصيد، تريد: ارمه" سفر السعادة ١/٤٣٤ .

(٢) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٤٨ .

(٣) شرح الألفية ١ / ٤٩٢- ٤٩٣ .

(٤) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٤٩ .

وسلم- وغاية مسارعتهم إلى الامتثال بأوامره" [1]، وقال الشهاب: " ولا يرد أنه لا ملازمة بين الشرط والجزاء لأنه قد يكون جزء علة"[2].

الوجه الثالث: الجزم على جواب المقول المحذوف

مذهب بعض النحويين أن المضارع مجزوم في الآية على جواب المقول المحذوف تقديره : قل لعبادي: أقيموا وأنفقوا يقيموا وينفقوا، وهذا القول عزاه أبو البقاء العكبري إلى المبرد، وحُكِي عن جماعة من النحويين، وهو الأوجه عند ابن الشجري، وهو ظاهر اختيار الزمخشري[3]، وإن وصف بعض المحدثين الزمخشريَّ بأنه لم يسترح إلى هذا الرأي؛ لذكره رأيًا آخر جوزه بعض النحويين[4]، ويظهر لي أنه ليس كما قال؛ لأنه ينقل رأي غيره، قال المبرد: " فَلَيْسَ يَقُولُوا جَوَابا لقل، وَلَكِن الْمَعْنى -وَالله أعلم - قل لعبادي قُولُوا يَقُولُوا "[5] وقال ابن الشجري : " وذهب غيره – أي غير الأخفش – إلى أنهنّ أجوبة أمر آخر مضمر، تقديره: قل لعبادى: قولوا التى هى أحسن يقولوا، وقل للمؤمنين: غضّوا من أبصاركم يغضّوا، وقل للذين آمنوا: اغفروا للذين لا يرجون أيام الله يغفروا، وهذا أوجه القولين، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، والذى يوضّح إضمار أمر آخر، أن "قل" لا بدّ له من جملة تحكى به، فالجملة المحكيّة به هى التى ذكرناها؛ لأن أمر الله لنبيّه بالقول ليس فيه بيان لهم بأن يقيموا الصلاة حتى يقول لهم النبيُّ: أقيموا الصلاة، فلا يجوز أن تكون هذه

---

(١) إرشاد العقل : ٥ / ٤٦ .

(٢) عِنَايةُ القَاضِى، وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي ٦ / ٣٧٠.

(٣) ينظر : الكشاف ٢/ ٥٥٦ .

(٤) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٤٣ .

(٥) المقتضب ٢ / ٨٤ .

المجزومات أجوبة لقل"[١]، وردَّه العكبريُّ، وابنُ هشام [٢]، قال العكبريُّ : " ، حَكَاهُ جَمَاعَةٌ، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِإِفْسَادِهِ ، وَهُوَ فَاسِدٌ لِوَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط، إما في الفعل أو في الفاعل أو فيهما، فأما إذا كان مثله في الفعل والفاعل فهو خطأ، كقولك: قم تقم، والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا، والوجه الثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، ويقيموا على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحدا" [٣] ، قال السمين الحلبي : " قلت: أما الإفساد الأول فقريب، وأما الثاني فليس بشيء؛ لأنه يجوز أن يقول: قل لعبدي أطعني يطعك، وإن كان للغيبة بعد المواجهة باعتبار حكاية الحال"[٤].

الوجه الرابع : **مضارع بلفظ الخبر صرف عن لفظ الأمر**

أوَّل أبوعليٍّ الفارسيُّ الفعل المضارع في الآية على أنه بلفظ الخبر، ومعناه الأمر أي : أقيموا ؛ فقال مبيّنًا ومعلِّلًا للجزم : " فإن ﴿ يُقِيمُواْ ﴾ بنِي لما أقيم مقام "أقيموا"؛ لأن المعنى إنما هو على الأمر، ألا ترى أنه ليس كل من قيل له (أقم) الصلاة أقامها، ولا كل من قيل له قوله:﴿ وَقُل ...ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾[٥]، وأكَّد ذلك بقوله : " إن المضارع لما أشبه الأسماء، ووقع موقعها في بعض المواضع الذي تعرب فيه، لم يمنع أن يعرب للمشابهة التي بينه وبين الاسم ... ، وهذه الأسماء إذا سمي بها الفعل تخرج بذلك عن أن تقع مواقع الأسماء، فوجب بناؤها

(١) الأمالي الشجرية ٢/٤٧٧-٤٧٨ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١/ ١٩٨ - ٢٩٩ .

(٣) التبيان ٢/ ٧٧٠ .

(٤) الدر المصون ٧/ ١٠٧.

(٥) الإسراء، من الآية ٥٣.

لوقوعها موقع ما لا يكون إلا مبنياً، كما بني قولهم "فداءً لك" لما وقع موقع الأمر، وكما بني المضارع في قول أبي عثمان[1] لما وقع موقع فعل الأمر نحو ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾" [2]، وإذا كان الفارسيُّ علل لما ذهب إليه إلا أن أبا حيان ردَّ قوله بقوله : " لَوْ كَانَ مُضَارِعًا بِلَفْظِ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ الْأَمْرُ، لَبَقِيَ عَلَى إِعْرَابِهِ بِالنُّونِ كَقَوْلِهِ: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَارَةٍ ﴾[3]، ثُمَّ قَالَ: ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾[4]، وَالْمَعْنَى: آمِنُوا، وَاعْتَلَّ أَبُو عَلِيٍّ لِذَلِكَ بِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ بِمَعْنَى الْأَمْرِ بُنِيَ يَعْنِي: عَلَى حَذْفِ النُّونِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ أَقِيمُوا، وَهَذَا كَمَا بُنِيَ الِاسْمُ الْمُتَمَكِّنُ فِي النِّدَاءِ فِي قَوْلِكَ: يَا زَيْدُ، يَعْنِي عَلَى الضَّمَّةِ لَمَّا شُبِّهَ بِقَبْلُ وَبَعْدُ "[5]، و قال ابن هشام " " وَقيل : يقيموا يقيموا مَبْنِيّ لحلوله مَحل أقِيمُوا وَهُوَ مَبْنِيّ، وَلَيْسَ بِشَيْء "[6] ، ولم يعلِّق أبو حيان على ما علل به الفارسيُّ لبناء الفعل المضارع ، ولكن يبدو أن السمين الحلبيَّ لم يعجبه تأويله فقال : " وأُجيبَ عن هذا بأنه بُني لوقوعِه موقعَ المبني، كما بُني المنادى في نحو: "يا زيدُ"؛ لوقوعِه موقعَ الضمير، ولو قيل بأنه حُذِفَتْ نونُه تخفيفاً على حَدِّ حَذْفها في قولِه: "لا تَدْخُلوا الجنَّةَ حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابُّوا[7] " [8]، وقيل إن تعليله أضعف من رأيه فبناء المضارع لتضمن معنى

(١) ولايمنع قوله : في قول المازني أن يكون مذهبه ؛ لاعتماده عليه في الحجة والتعليل فيما يسوقه .

(٢) المسائل الحلبيات ١٠٧.

(٣) الصف، من الآية : ١٠ .

(٤) الصف ، من الآية : ١١ .

(٥) البحر المحيط ٦ / ٤٣٨.

(٦) مغني اللبيب ٢٩٧/١ .

(٧) رواه أبو داوود، إفشاء السلام ٥ / ٣٧٨ .

(٨) الدر المصون ٧/ ١٠٦- ١٠٧ .

معنى الأمر غريب في اللغة، ولا نظير له، وهناك في القرآن وكلام العرب كثير من الأفعال المضارعة، لفظها خبري، ومعناها أمر، وهي مع ذلك مرفوعة غير مبنية ... وإذا كان المعنى أقيموا فلماذا لم تقدر لام الأمر؟ ؛ فالمضارع المجزوم لا يؤدي معنى الأمر إلا إذا كان مجزومًا بلام الأمر، ولكنه لجأ إلى تأويل تأباه الصناعة، فلجأ إلى عدم النظير، فوقع في أصعب مما هرب منه(١).

الوجه الخامس : الجزم بشرط من معنى " قُلْ"

قال ابن عطية فيما نقله عن غيره : " ويحتمل أن يكون جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله: قُلْ، وذلك أن يجعل قُلْ في هذه الآية بمعنى: بلغ وأدِّ الشريعة يقيموا الصلاة، وهذا كله على أن المقول هو: الأمر بالإقامة والإنفاق، وقيل: إن المقول هو: الآية التي بعدُ، أعني قوله :﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ (٢)"(٣)، وقد فرَّقَ أبو حيان بين مذهب ابن عطية، وقول المبرد السابق السابق بقوله : " وَهَذَا قَرِيبٌ مِمَّا قَبْلَهُ، إِلَّا أَنَّ فِي مَا قَبْلَهُ مَعْمُولَ الْقَوْلِ: أَقِيمُوا، وَفِي هَذِهِ الشَّرِيعَةِ عَلَى تَقْدِيرِ بَلِّغِ الشَّرِيعَةَ" (٤)، وقد نقل السمين الحلبي كلام ابن ابن عطية ولم يعقب ولم يعترض(٥)، كما أنه لم يشتهر هذا القول، و لم يتناوله النحويون ومعربو القرآن كما تناولوا التأويلات الأخرى، ويبدو أن مردَّ ذلك لضعفه .

(١) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ٤١- ٤٣ .

(٢) إبراهيم ، صدر الآية: ٣٢ .

(٣) المحرر الوجيز ٣٣٨/٣ .

(٤) البحر المحيط ٦/ ٤٣٨ .

(٥) ينظر : الدر المصون ٧/ ١٠٦ .

الوجه السادس : مجزوم بلام الأمر مضمرة

أجاز الكسائي[١]، والزجاج [٢]، والزمخشري في بعض أقواله، وابن مالك في شرح الكافية الشافية، الجزم بلام الأمر مضمرة بعد الأمر بالقول " قُلْ" في اختيار الكلام مثل قوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾[٣]، فأسقط اللام، وترك ﴿يُقِيمُواْ﴾ مجزوما؛ لأنه بعد ﴿ قُل﴾، إلا أنهم قيَّدوا الجواز بعد الأمر بالقول " قل " مثل قوله تعالى﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ لِلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ ﴾[٤]، قال الزجاج : "وجائز أن يكون مجزوماً بمعنى اللام إلا أنها أَسْقِطَتْ؛ لأن الأمر قد دل على الغائب بِـ ﴿ قُل﴾ ، تقول: قل لزيد لِيَضْرِبْ عمراً، وَإِنْ شئت قلت: قل لزيْدِ يَضْرِبْ عَمرا، ولا يجوز قلْ يضربْ زَيْد عمرا ههنا بالجزم حتى تقول: ليضرب؛ لأن لام الغائب ليس ــ ههنا ــ منها عوض إذا حذفتها" [٥]، ونقل الزمخشريُّ التوجيه في في الآية بقوله : " وجوزوا أن يكون يقيموا وينفقوا، بمعنى: ليقيموا ولينفقوا، ويكون هذا هو المقول، قالوا: وإنما جاز حذف اللام؛ لأنّ الأمر الذي هو قُلْ عوض منه، ولو قيل: يقيموا الصلاة وينفقوا ابتداء بحذف اللام، لم يجز"[٦]، وإلى وإلى قريب من هذا ما ذهب ابن مالك في شرح الكافية؛ حيث جعل حذف لام الأمر والجزم بها مضمرة على ثلاثة أضرب : كثير مطرد، وقليل جائز في الاختيار، وقليل مخصوص بالاضطرار ، قال ابن مالك : " فالكثير المطرد: الحذف بعد أمر

(١) ينظر : الجنى الداني للمرادي ١١٣/١ ،
(٢) السابق نفس الصفحة .
(٣) إبراهيم ، من الآية : ٣١.
(٤) الجاثية: ، من الآية : ١٤.
(٥) معاني القرآن للزجاج ٣/ ١٦٢ – ١٦٣ .
(٦) الكشاف ٢/ ٥٥٦ .

بقول كقوله تعالى: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾، أي: ليقيموا، فحذف اللام؛ لأنه بعد ﴿ قُل ﴾ ....، والقليل الجائز في الاختيار بعد قول غير أمر كقول الراجز:(١)

قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا تِيذَنْ فَإِنِّي حَمْؤُهَا وجارُهَا

أراد: لتيذن فحذف اللام ... ،والقليل المخصوص بالاضطرار: الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر، ولا بغيرها " (٢)، وتقسيم ابن مالك للحذف على ثلاثة أضرب نقله عنه بعض النحويين، وتلقوه بالقبول كالمرادي (٣)، و ابن عقيل (٤)، وناظر الجيش (٥)، والسيوطي (٦)، وغيرهم (٧) .

نقد أساليب تأويل النحويين المتقدمين عند بعض المحدثين وترجيح إضمار لام الأمر

اعتمد الأستاذ عباس حسن مذهب ابن مالك مذهبا حيث قال : " وحذفها إما كثير مطرد؛ وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر: "قل" ، وكان الكلام بعدها لا يصلح جوابا للأمر، بسبب فساد معنوي، أو غيره، كالآية الكريمة: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ أي: ليقيموا... ، وإما قليل، ولكنه جائز في الاختيار وفي الضرورة، وهو حذفها بعد مشتقات القول الأخرى التي ليست فعل الأمر ....، وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشعرية؛ وهذا حين لا يسبقها شيء من مادة

(١) من الرجز قائله منصور بن مرثد الأسدي، شرح أبيات مغني اللبيب ٤ / ٣٣٤ ، همع الهوامع ٢ / ٥٤٠، المقاصد النحوية للعيني ٤/ ١٩ ٣٧ ، والشاهد ذكره ابن مالك .

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٦٩ – ١٥٧٠ .

(٣) ينظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٩ .

(٤) ينظر : المساعد ٣/ ١٢٣ .

(٥) ينظر: تمهيد القواعد ٩/ ٤٣٠٢ .

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٥٤٠ .

(٧) ينظر: النحو الوافي ٤/ ٤٠٧ .

القول " [1]، وقال الدكتور فاضل السامرائي : " يجزم المضارع بعد أدوات ظاهرة، وهي: لم، ولما، ولام الأمر، ولا الناهية، وبعد أدوات الشرط، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة، نحو: ﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾" [2]، وفي تفصيله لأقوال النحويين ينتصر لابن مالك ، ويرد على بدر الدين ابن مالك فيما ذكره في الآية من احتمال قصد الإجمال ، أو باحتمال المراد بالعباد المخلصين ، بقوله : " وذلك أنه قد يؤتى بهذا التعبير فيما لا يصح فيه الشرط، فقد نقول هذا التعبير عمن لم نتيقن من استجابته، فيصح أن نقول عن شخص لم نتيقن من استجابته : قل له ينته عن الخمر ، فلا يصح تقدير: إن تقل له ينته عن شرب الخمر ... ، بخلاف تقدير اللام، فإنه موافق للقصد، وليس معنى ذلك أنه بعد كل قول هو أمر يكون المحذوف لامًا، بل قد يكون أسلوبا شرطيًا، فإن المعنى هو الحاكم؛ ففي قولك: قل الحق يعصمك الله معناه : إن تقل الحق يعصمك الله، وليس معناه ليعصمك الله، ونحوه قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ ﴾"[3][4]، وقد وجه الدكتور حامد نيل النقد المر للنحويين في تأويلاتهم حتى حتى الكسائيِّ الذي جوز الإضمار بعد" قلْ" لم يسلم منه، فقال عنه:"وليته أجاز مطلقًا "[5]، ثم يحكم على النحويين بتجاهل المعنى، وأن تأويلاتهم فيها ضياع للمعنى، وأنَّ الصناعة النحوية سيطرت عليهم؛ لأن المعنى في الآيات على تقدير لام الأمر ظاهر، فوجب التقعيد عليه، كما أنهم خالفوا الصناعة النحوية التي

(١) النحو الوافي ٤/ ٤٠٧ .

(٢) معاني النحو ٤/٥.

(٣) الأحزاب، من الآية : ٧٠ – ٧١

(٤) معاني النحو ٤/ ٢١ – ٢٢ .

(٥) ينظر : من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٥٠.

وضعوها في الآيات القرآنية السابقة؛ فهي التي تقضي عندهم بأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج، وقولهم: ما يحتاج إلى تقدير حرف أولى مما يحتاج إلى تقدير جملة، وقولهم التناسب في العطف أولى من التخالف، وقولهم الحقيقة أولى لأنها لا تحتاج إلى قرآئن، ثم يسأل ويقول: " فلماذا لم يضعوها نصب أعينهم حينما حكموا على الشواهد بالشذوذ أو الضرورة، وحينما لجئوا إلى حمل أساليب القرآن على التقدير والتأويل قسرًا ؟ " (١) ، ثم يستدل بوجوب التناسق في العطف في قوله تعالى : ﴿ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ۖ وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَىٰ جُيُوبِهِنَّ ﴾ (٢) بقوله : "النهي، ولام الأمر الظاهرة في ﴿ وَلْيَضْرِبْنَ ﴾ تلك الأسباب تحتم تقدير لام الأمر ليوجد التناسق في الجمل فتكون كلها في صورة أمر أو نهي ، أما حملها على تقدير أمر محذوف، يكون المضارع جوابًا له فضياع للمعنى، وأما جعلها أمرا في صورة إخبار فيؤدي إلى عدم التوافق في العطف، وأيضًا هناك فرق بين الأمر بصيغة " افعل " والأمر بلام الأمر مع المضارع ، فصيغة " افعلْ" تعني تنفيذ المأمور به فورًا، ويتحقق ذلك بالتنفيذ مرة واحدة، أما الأمر بالمضارع فيعني الاستمرار، وهو المطلوب في الآيات السابقة " (٣) .

تعقيب :

إذا كان المعنى يقتضي لام الأمر فقد عرض البحث لأقوال بعض المفسرين والنحويين تكشف عن بعض الأسرار الكامنة في جعل الفعل المضارع جوابًا لـ ﴿ قُل ﴾، فلا يمكن طرحها ؛ أما التمسك بمعنى واحد فلا أرى أنه سبيل

(١) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٥١ .
(٢) النور، من الآية : ٣١ .
(٣) من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ص ٥٢ .

الصواب، وقد فرق الدكتور السامرائي نفسه بين الفرق في المعنى بين ذكر لام الأمر مع المضارع وبين حذفها، وذكر أن إضمارها فيه لطف؛ إذ لا يحسن أحيانًا مواجهة المعنى بالأمر الصريح، ومن ناحية ثانية أن المعنى بإضمارها قد يتسع، ويحتمل أكثر من وجه بخلاف ذكرها ؛ فإن ذكرها تنصيص على الأمر، بخلاف حذفها، فإنه يحتمل الأمر والشرط وربما التعليل، وقد ساق أمثلة على ذلك، وذلك نحو قولنا: قل له يفعل ذاك، فهذا يحتمل الأمر، ويحتمل الشرط، فإذا أردت أنك إن تقل له يفعل ذاك، كان شرطا، وإلا كان أمرًا، كما أن حذف اللام ليس محصورًا بالقول، بل قد يكون مع غيره حسبما يقتضي المعنى [1]؛ لذا فإن نقد النحويين المحدثين لتأويلات النحويين المتقدمين فيه نظر؛ فقد جاء كل تأويل لهم بمعنى جديد، وإن اعتُرض عليه من جهة، وقد وجد من الأسرار اللطيفة ما يردُّ الاعتراض، أما القول بفرض معنى واحد على الآيات جميعا، فلا أراه صوابا فكل آية لها سياق يختلف عن الأخرى، والمعنى واسع كلٌ يوجه المعنى كما يراه – مع مراعاة الأمور التي يعترض على كل تأويل من جهتها– وهذا من إعجاز القرآن .

الرأي الراجح :

يقرر البحث أن تأويلات النحويين جميعًا لم تخل من النقد والاعتراض، كما يقرر أن كلَّ مذهب انطلق من المعنى المفهوم الذي يرى صوابه، ثم جاء التأويل تبعًا له؛ ويبدو لي أن مذهب سيبويه هو الراجح، فلا يجوز إضمار لام الأمر في الاختيار لما يلي :

أولًا: أن سيبويه أدخل الشواهد التي يظهر فيها إضمار لام الأمر في باب حذف الفاء وإراد ةالجزاء، وهو باب واسع أقر به النحويون، قال سيبويه :" باب من

(١) معاني النحو ٤/ ٢١ .

الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ، أو نهي، أو استفهامٍ، أو تمنٍّ، أو عرض، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتني آتك، وأما ما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيراً لك، وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك: ألا تأتيني أحدثّك؟ وأين تكون أزرك؟، وأما ما انجزم بالتمني فقولك: ألا ماءَ أشربه، وليته عندنا يحدَّثنا، وأمَّا ما انجزم بالعرض فقولك: ألا تنزل تصب خيراً؛ وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتني بـ إن تأتني؛ لأنَّهم جعلوه معلَّقاً بالأوّل غير مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ إن تأتني غير مستغنية عن آتك، وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى " إن" ؛ فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال ائتني آتك فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيانٌ آتك، وإذا قال: أين بيتك أزرك؟، فكأنه قال إن أعلم مكان بيتك أزرك؛ لأن قوله أين بيتك يريد به: أعلمني، وإذا قال ليته عندنا يحدثنا، فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدَّثنا، وهو يريد ههنا إذا تمنَّى ما أراد في الأمر"[1] ، فهل ما ورد من الشواهد المختلف فيها تخلو من تعليق الجواب بالشرط، ولو على تقدير شرط مقدر قولًا واحدا ؟، إنَّ ما ذكره سيبويه من أمثلة في قوله السابق ليس فيها الجواب مرتبا ترتيبا مباشرا على الشرط المذكور إلا بتقدير وتأويل .

ثانيًا : نلاحظ من كلام سيبويه اعتبار السياق والحال، فإن كان الحال يفهم منه وقوع الجواب عند حصول الشرط فلا اعتراض حينئذ على تعلق ﴿ يُقِيمُواْ ﴾ بشرط محذوف، والدليل كما ذكر بعض النحويين والمفسرين أن الحديث عن العباد المضافين لله الموصفين بالإيمان كما فسره بعضهم، وجعله من اللطائف الخفية للمعنى ": ويقوى بوجهين لطيفين، أحدهما: أن هذا النظم لم يرد إلا لموصوف بالايمان الحق المنوه بإيمانه عند الأمر...الثاني: تكرر مجيئه للموصوفين بأنهم

(١) الكتاب ٣ / ٩٣ -٩٤ .

عباد الله المشرفون باضافتهم إلى اسم الله، وقد قالوا إن لفظ العباد لم يرد في الكتاب العزيز إلا مدحة للمؤمنين، وخصوصاً إذا انضاف إليه تعالى إضافة التشريف، فالحاصل من ذلك أن المأمور في هذه الآي من هو بصدد الامتثال، وفي حيز المسارعة للطاعة، فالخبر في أمثالهم حق وصدق، إما على العموم إن أريد، أو على الغالب". (١)

ثالثا : موافقة جمهور النحويين لسيبويه في عدم جواز إضمار لام الأمر في الاختيار فيما ورد من شواهد قرآنية، وإن اختلفوا في التقدير للمحذوف، وفي جازم الفعل المضارع ، وليس في إضمار لام الأمر، قال أبوحيان : والصحيح أنه لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر خلافا للمبرد، ... ، وخلافا للكسائي ... ، وخلافا لمن أجاز ذلك بعد قول غير أمر نحو: قلتُ لزيد يضربْ عمرا، أي : ليضربْ "(٢)، وقال المراديُّ : " مذهب الجمهور أن لام الأمر لا تحذف إلا في الشعر"(٣)، وقال ابن هشام : " وَالْحقُّ أَن حذفهَا مُخْتَصّ بالشعر " (٤)، أمَّا تأويل سيبويه فقال به جمهور النحويين ؛ فجعلوا المضارع في الشواهد القرآنية مجزومًا كغيره في جواب الطلب ، قال ابن الأثير: " فتقديره: إن يقل لهم يقيموا وينفقوا؛ لأنّ قوله سبب الإقامة والإنفاق " (٥)، وقال ابن هشام : " وَالْجُمْهُور على أَن الْجَزْم فِي الْآيَة (٦)مثله فِي قَوْلك ائْتِنِي

(١) حاشية الانتصاف فيما تضمنه الكشاف لابن المنير الإسكندري (ت ٦٨٣) بهامش الكشاف ٣٨١/٣.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٦.

(٣) توضيح المقاصد ٣/ ١٢٦٩ .

(٤) مغني اللبيب ١/ ٨٤٠ .

(٥) البديع في علم العربية ٦٤٦/١ .

(٦) آية سورة إبراهيم السابقة .

أكرمك " [١]، و قال ابن عقيل : " وخرجه الأكثرون على الحذف للشرط " [٢]، قال ابن عاشور : " وَعَادَةُ الْمُعْرِبِينَ أَنْ يُخَرِّجُوهُ عَلَى حَذْفِ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ دَلَّ عَلَيْهِ الْكَلَامُ."[٣]، وأقرَّ ناظر الجيش وغيره من المحدثين [٤] بأنه تأويل الجمهور وإن رجح ناظر الجيش القول بجواز إضمار لام الأمر: " : وليس بصحيح قول من قال: إن أصله: قل لهم فإن تقل لهم يقيموا؛ لأن تقدير ذلك يلزم منه أن لايتخلف أحد من المقول لهم عن الطاعة، والواقع بخلاف ذلك ، فوجب إبطال ما أفضى إليه، وإن كان قول الأكثر" [٥]، وقد أمكن الردُّ على ما وصفه بأنه واقع.

رابعًا : أن تأويل غير سيبويه من النحويين كالوجه الثاني للأخفش ، والثالث للمبرد بتقدير مقول " أقيموا وأنفقوا "، قريب من تقدير سيبويه، أما الوجه الرابع للفارسيِّ فقد ردَّه ابن هشام ، وقال عنه ليس بشيء ، وأما الوجه الخامس فيبدو ضعفه.

خامسًا : القول بجواز حذف لام الأمر مطلقًا -كما يرى بعض المحدثين – يقضي على المعاني الدقيقة التي قد تفهم من الآيات، وقد يوقع في اللبس بين المضارع المجزوم بلام مضمرة وغير المجزوم ، وما عللوا به من ظهور المعنى على ذلك وسهولة القول به خروجًا من التأويل يفوِّتُ ما يتميز به القرآن من تعدد المعاني والدعوة للتدبُّر في آياته.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٢٩٨

(٢) المساعد ٣/ ١٢٣

(٣) التحرير والتنوير ١١/ ١٥٧، وانظره أيضا ١٤ / ١٣ حيث قال : نوقن بحذف لام الأمر كما ذهب الكسائيُّ .

(٤) ينظر: معاني النحو ٤/ ٢١، وانظر عبد السلام هارون هامش الكتاب ٣ / ٩٩ .

(٥) تمهيد القواعد ٩ / ٤٣٠٢.

سادسًا : تأويل الكسائيِّ إجازة محدودة، وقد تبعه ابن مالك وزاد على قوله، وقد وُصف بالاضطراب في مذهبه [١]؛ حيث قال في التسهيل" وتلزم في النثر في فعل غير الفاعل المخاطب مطلقًا خلافا لمن أجاز حذفها في نحو: قل له ليفعلْ"[٢]، وفي شرح الكافية فصل مذهب الكسائي، وزاد عليه؛ فهو متردد بين مذهب سيبويه، ومذهب الكسائي، كما أن القول بالجواز محصور في أسلوب واحد، فالقول بالتعميم بناء عليه لايكون صوابًا – والله أعلم– .

١ – من أساليب القرآن ص٥٠ .

٢ – التسهيل ص ٢٣٥ .

الخاتمة

من أهم نتائج البحث ما يلي :

- ما استشهد به بعض النحويين على جواز الجزم بلام الأمر مضمرة في الاختيار حمل على أوجه متعددة؛ فضعف التنظير عليه .
- الأرجح قصر الجزم بلام الأمر مضمرة على الضرورة دون غيرها كمذهب سيبويه، وجمهور النحويين .
- اعترض على أغلب تأويلات النحويين ومنهم سيبويه في الآيات القرآنية من جهة مشتركة، وهي أن المقول لهم لا يمتثلون بمجرد القول لهم أقيموا، أو إن تقل لهم، وغير ذلك .
- يفترق الخلاف حول الشواهد القرآنية في المسألة عن الخلاف في جازم الفعل المضارع الواقع في جواب الطلب من جهة أن الجواب غير مترتب على فعل الطلب ترتيبا كاملا، بخلاف نحو: ائتني أزرك .
- التأويلات النحوية المتعددة حول الشواهد القرآنية دليل على إعجاز القرآن الكريم فكل وجه يعطي معنى لطيفًا دقيقًا حتى وإن حُمِلت على ظاهرها بجعل الفعل المضارع جوابًا لـ " قل " .
- تم تحقيق بعض آراء النحويين في البحث ، وتدقيق بعضها كرأي الأخفش الذي قال عنه محقق الدر المصون غير موجود في كتابه .
- لم يرجح البحث ما ذهب إليه ابن مالك في تقسيمه للجواز في الاختيار على ثلاثة أضرب، وما ذهب إليه بعض النحويين المحدثين بالقول بالجواز مطلقًا؛ لاعتمادهم على ظاهر المعنى، وتركهم ما تحتمله الآيات من أسرار تكشف عنها الأوجه الأخرى .

- التأكيد على ضرورة التكامل والالتحام بين المعنى والصناعة النحوية في دراسة الأساليب القرآنية والشعرية والعربية في التناول النحوي والصرفي .

أهم التوصيات:

يوصي البحث الدارسين والمختصين بما يلي :

- ضرورة التكامل بين النحو وغيره من فروع اللغة، وتحليل وحلِّ المشكلات النحوية والصرفية بالنظرة الشاملة في فروع اللغة على اختلافها .
- أهمية دراسة لام الأمر وما يتعلق بها من أحكام فهما وتطبيقًا ؛ لكثرة ورودها في القرآن الكريم، والشواهد الشعرية والنثرية .
- توجد جهات يدخل الاعتراض من جهتها على الوجوه المتعددة لشواهد الجزم بلام الأمر مضمرة يجب معرفتها ، للتميز بين المعنى الصحيح والفاسد منها .
- حاجة كثير من آراء النحويين للتحقيق والتدقيق والبيان مثل آراء الفراء والأخفش وغيرهما ؛ لأن ذلك يسهم في تيسير البحث اللغوي ، ويساعد في نسبة القول لقائله أكثر دقة .
- بعض آراء النحويين المحدثين في عَوَزٍ لدراسة نقدية لا سيما فيما اعترضوا به على إمام النحاة .

ثبَتُ أهم المصادر والمراجع

أولًا : القرآن الكريم

ثانيًا : المصادر والمراجع

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ت: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ، أبو السعود العمادي محمد ابن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي –بيروت ، د . ن .
- الأصول في النحو، محمد بن السري ابن السراج ، ت : عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م .
- الأمالي الشجرية لابن الشجري علي بن محمد بن حمزة ، ت : محمود محمد الطناحي، مطبعة المدني، ط الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، ط الأولى، المكتبة العصرية، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت: يوسف الشيخ محمد البقاعي، ط دار الفكر للطباعة، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤م .
- البحر المحيط، محمد بن يوسف بن علي أبو حيان ، ت : صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ .
- البديع في علم العربية، مجد الدين بن الأثير ، ت : الدكتور فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ .

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، ت: الدكتور حسن هنداوي، ط دار القلم – دمشق، ط الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك ، ت . محمد كامل بركات: دار الكتاب العربي ، ط ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م .
- التصريح بمضمون التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط الأولى ، ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ، ت: الدكتور عوض بن حمد القوزي ، ط الأولى، ١٤١٠هـ –١٩٩٠م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين حسن المرادي، ت: الدكتور عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي ط الأولى، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م .
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت : أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- الجنى الداني في حروف المعاني، بدر الدين حسن المرادي المصري ، ت: الدكتور فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل .
- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي، المسماة: عناية القاضى وكفاية الراضى على تفسير البيضاوي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي ، المتوفى: ١٠٦٩هـ، دار صادر – بيروت ، د . ن .

- الحدود في علم النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذيّ (ت ٨٦٠هـ)، ت: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ط ١٤٢١هـ - ٢٠٠١ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت: عبد السلام محمد هارون.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني، ت: الدكتور محمد علي النجار، المكتبة العلمية بدون .
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، تصدير : محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة ،ط. د . ن .
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، شهاب الدين، أحمد المعروف بالسمين الحلبي، ت . د أحمد محمد الخراط ،دار القلم، دمشق ، د . ن .
- رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى الرماني، ت : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر - عمان .
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ، ط الأولي، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- سفر السعادة وسفير الإفادة، علي بن محمد علم الدين السخاوي ، ت د. محمد الدالي ، دار صادر ،ط . الثانية، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت : عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، ط الثانية ١٣٩٣- ١٤١٤ هـ .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، ط الأولى، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٨م.

- شرح ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الناظم، ت: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط الأولى،١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ألفية ابن مالك، بهاء الدين ابن عقيل ، ت : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، ط العشرون ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- شرح التسهيل، محمد بن يوسف ناظر الجيش، ت: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط الأولى، ١٤٢٨هـ.
- شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك ، ت: الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة ، ط الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله جمال الدين ابن مالك ، ت : عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ط الأولى،١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني، رسالة دكتوراه ت د . سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن السيرافي، ت: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت –لبنان، ط الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- ضرائر الشِّعْر، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، ت السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر ، ط الأولى، ١٩٨٠م .

- الكتاب، عمرو بن عثمان سيبويه، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الثالثة، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود الزمخشري، ت الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، العبيكان - الرياض، ط الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق أحمد بن إبراهيم الثعلبي، ت . رسائل ماجستير لعدد من الباحثين، دار التفسير، جدة - المملكة العربية السعودية ، ط الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م .
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ت: أمين محمد عبد الوهاب، و محمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان - ط الثالثة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م .
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، ط الثانية، دار الفكر-دمشق، ت: مازن المبارك بدون .
- اللباب في علل البناء والإعراب عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، ت: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفكر - دمشق، ط الأولى١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، أبو الفتح بن جني ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، ت . عبد السلام عبد الشافي محمد، ط درا الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .

- المسائل الحلبيات ، أبو علي الفارسيّ ،ت د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق ، ط ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي ،ت . د. علي جابر المنصوري ، الدار العلمية الدولية ، عمان – الأردن ، ط ٢٠٠٢ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل ، ت: الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر– دمشق دار المدني، جدة، ط الأولى بدون .
- معانى القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط، ت : هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م .
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ت : أحمد يوسف النجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة بمصر، ط الأولى .
- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، ت : عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط الأولى ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
- معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة – الأردن ، ط الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .
- معجم اللغة العربية المعاصرة ، د أحمد مختار عبد الحميد عمر ، ط عالم الكتب، ط الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م .
- المعجم المفصل في شواهد العربية، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ط دار الدعوة ، القاهرة.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، عبد الله جمال الدين ابن هشام، ت : الدكتور مازن المبارك، و محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق، ط السادسة، ١٩٨٥م .
- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري ،ت : الدكتور علي أبو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط الأولى، ١٩٩٣.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ : شرح الشواهد الكبرى، بدر الدين محمود العيني، ت: الدكتور علي محمد فاخر وآخرين ، الناشر: دار السلام ، القاهرة ، ط الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م .
- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ت . محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس العلى للشؤون الإسلامية – مصر – ط ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م .
- من أساليب القرآن بين المعنى والصناعة النحوية د . حامد أحمد نيل ط الأولى ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤ م .
- النحو الوافي ، عباس حسن ، دار المعرف – مصر ، ط الثالثة .
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، إبراهيم بن عمر البقاعي، ط : دار الكتاب الإسلامي، القاهرة .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت : عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر .